Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الشاطبي عن ابن مالك ، فقال[1] : ولا جواب عن ذلك إلا ماذكره الرضي الشاطبي في الاعتذار عن ابن مالك ، حيث اشترطه في التسهيل و لم يشترطه في الألفية ، بأنه قد يكون رآه حين تصنيفها على خلاف ما رآه في حال تصنيف التسهيل . قال: ولا يبعد أن يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر . وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان . وبمثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح .

(٢) الكَلِم والكَلِمَة :

ذهب ابن هشام في شرح الشذور إلى أن الكَلم جمع كَلِمَة[2] .

ولكنه خالف في أوضح المسالك فقال : « الكلم » اسم جنس جمعي ، واحده كَلِمة ، وهي الاسم والفعل والحرف . ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة ، وإذا زيد على واحده تاء التأنيث فقيل « كلمة » نقص معناه ، وصار دالاً على الواحد ، ونظيره لَبِن ولَبِنة ، ونَبِق ونَبِقَة[3] .

قال الشيخ خالد : والكلم الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس) لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي ، وليس بجمع خلافاً لما وقع في شرح الشذور ، لأنه يجوز تذكير ضميره ، والجمع يغلب عليه التأنيث ، ولا اسم جمع

---

(١) حاشية يس على التصريح ٢١/١ .

(٢) شرح شذور الذهب ١١ .

(٣) أوضح المسالك ١٢/١ .